الاقتصاد والأعمال

افتتاح «هوريكا الكويت 2020» غداً برعاية العقيل

ترعى وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية بالوكالة مريم العقيل، غداً الاثنين بحضور الامين العام للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية الدكتور خالد مهدي افتتاح معرض "هوريكا الكويت 2020" بحضور حشد كبير من السفراء وممثلي بعثات دبلوماسية وتجارية وقطاع السياحة في وزارة الاعلام وجهات حكومية واتحادات اقتصادية من القطاع الخاص إلى جانب الرعاة ورؤساء ومدراء شركات ومرافق صناع الضيافة في البلاد.

ويتخلل افتتاح المعرض الذي يقام في القاعة رقم 8 في ارض المعارض الدولية في مشرف كلمات لصاحبة الرعاية حيث يتحدث الدكتور مهدي ممثلا الوزيرة العقيل عن مستجدات خطة التنمية واهمية قطاع الضيافة، كما تتحدث رئيس اللجنة المنظمة للمعرض مدير عام شركة "ليدرز جروب" للاستشارات والتطوير نبيلة العنجري. يلي ذلك جولة في ارجاء المعرض واجنحة الشركات التي بلغت هذه الدورة رقما قياسيا تخطى الثمانين شركة.

أكدت استمرار تأخير إقرار قانون الدين العام متوقعة عدم الموافقة عليه في 2020

«ستاندرد اند بورز» تثبت التصنيف الائتماني للكويت مع نظرة مستقرة

- حجم صافي الأصول الحكومية سجل 420 بالمئة من الناتج المحلي بنهاية 2019
- السحب من صندوق الاحتياطي العام لتمويل عجوزات الموازنة سيؤدي إلى نفاده
- استمرار تحقيق المالية فوائض مدفوعاً بدخل الاستثمارات الحكومية في الصناديق السيادية

- رفع التصنيف الائتماني السيادي للكويت إذا نجحت الإصلاحات الاقتصادية واسعة النطاق
- توقعت أن يبلغ متوسط إنتاج الكويت من النفط نحو 2.65 مليون برميل يومياً العام الحالي
- جهود السلطات في إطار الإصلاحات الهيكلية تأخرت عن بقية الاقتصادات الإقليمية

ثبت تقرير لوكالة (ستاندرد آند بورز) العالمية مجددا التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند المرتبة (ايه.ايه) مع نظرة مستقبلية مستقرة لهذا التصنيف.

وتناول التقرير الذي نشرته الوكالة على موقعها الالكتروني ثلاثة أجزاء رئيسية تشكل عوامل التصنيف الرئيسية وآفاقه ومبرراته.

واستعرض الجزء الاول من التقرير الملف المؤسساتي والاقتصادي مشيرا الى ان اقتصاد البلاد يعتمد على النفط وسط توقعات بمحدودية "تنوع مصادر الدخل على المدى المتوسط".

وقالت الوكالة ان الاقتصاد سيبقى معتمدا بشكل أساسي على النفط حيث يشكل نحو 90 في المئة لكل من الصادرات والايرادات العامة متوقعة نموا اقتصاديا متواضعا في ظل قرار منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك بلس) بتمديد اتفاق تخفيض الانتاج حتى نهاية عام 2020 اضافة الى استمرار التوترات الجيوسياسية الإقليمية.

وفي ملف المرونة والأداء أشارت الوكالة إلى الحجم الضخم للمدخرات المتراكمة في صناديق الثروة السيادية والبالغة أكثر من 400 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي متوقعة أن يكون حجم صافي الاصول الحكومية قد سجل 420 في المئة من الناتج المحلي في نهاية عام 2019 وهي النسبة الأعلى بين الدول التي تقوم الوكالة بتصنيفها سياديا.

وتوقعت ايضا استمرار تحقيق المالية العامة فوائض حتى مع استمرار انخفاض أسعار النفط العالمية في المستقبل مدفوعا بدخل الاستثمارات الحكومية في صناديق الثروة السيادية متوقعة كذلك بقاء سعر صرف الدينار مرتبطا بسلة من العملات الرئيسية التي يهيمن عليها الدولار.

وقالت ان النظرة المستقبلية المستقرة لتصنيف الكويت تعكس توقعاتها ببقاء الأوضاع المالية والخارجية قوية خلال العامين المقبلين مدعومة بمخزون ضخم من الأصول الأجنبية المتراكمة في صندوق الثروة السيادية وأن تساهم هذه الأوضاع جزئيا في تخفيف المخاطر المتعلقة بعدم تنويع الاقتصاد واعتماده على النفط.

واشارت إلى إمكانية رفع التصنيف الائتماني السيادي للكويت إذا نجحت الاصلاحات الاقتصادية واسعة النطاق في تعزيز الفعالية المؤسساتية وتحسين التنويع الاقتصادي على المدى الطويل وذلك بالرغم من اعتقاد الوكالة بأن هذا السيناريو قد لا يتحقق خلال آفاق توقعاتها لغاية عام 2023.

ولفتت الى إمكانية تخفيض التصنيف الائتماني اذا أدى تراجع أسعار النفط الى انخفاض مستمر في مستويات الثروة الاقتصادية في حال تراجع أسعار النفط دون المستويات المتوقعة أو معدلات أضعف من النمو الاقتصادي او تصاعدت المخاطر الجيوسياسية بشكل ملحوظ.

وأكدت أن هذا التصنيف جاء مجددا مدعوما بالمستويات المرتفعة من المصدات المالية والخارجية السيادية المتراكمة إلا أن التصنيف مقيد بسمة (التركز) في الاقتصاد والضعف النسبي في القوة المؤسساتية مقارنة مع أقرانها في التصنيف من خارج الإقليم.

وأوضحت أن المنتجات النفطية في الكويت تشكل نحو 50 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 90 في المئة من الصادرات ونحو 90 في المئة من الإيرادات العامة معتبرة انه نظرا لهذا الاعتماد الكبير على قطاع النفط فان الاقتصاد الكويتي "غير متنوع". وتوقعت أن قرار تمديد العمل باتفاق (أوبك بلس) الأخير في شهر ديسمبر 2019 بشأن المزيد من تخفيض الإنتاج سيؤدي إلى تقييد النمو على المدى القصير إضافة إلى تصاعد المخاطر الجيوسياسية في المنطقة. ورأت ان الاقتصاد الكويتي

- التركزات الائتمانية للبنوك في قطاع العقار تشكل المخاطر الائتمانية الرئيسية

سيبقى معتمدا في الغالب على النفط منوهة بان الكويت تعتبر ثامن أكبر منتج للنفط الخام في العالم وتملك تاسع أكبر احتياطي نفطي فضلا عن إجمالي الاحتياطيات المؤكدة للنفط تكفي الكويت لنحو 100 سنة.

وقالت انه نظرا لتركز الاقتصاد المرتفع على قطاع النفط فإن اتجاهات الأداء الاقتصادي للكويت ستبقى مرتبطة بشكل كبير باتجاهات صناعة النفط متوقعة أن يحقق الاقتصاد الحقيقي نموا بنحو 5ر0 في المئة في عام 2019 انعكاسا لقرار منظمة (أوبك) لتمديد اتفاقية تخفيض إنتاج النفط.

وتوقعت أن يبلغ متوسط إنتاج الكويت من النفط نحو 65ر2 مليون برميل يوميا العام الحالي مقارنة بنحو 8ر2 مليون برميل يوميا حسب خطة السلطات المحلية المدرجة ضمن الموازنة العامة للدولة. كما توقعت أن يستقر نمو الاقتصاد عند 5ر0 في المئة العام الحالي وذلك عند مستواه لعام 2019 وان يصل سعر خام برنت الى 60 دولارا هذا العام وينخفض إلى نحو 55 دولارا للبرميل.

وعن السنوات المقبلة توقعت الوكالة نمو الناتج المحلي الإجمالي 5ر2 في المئة في المتوسط خلال السنوات 2021 – 2023 مدفوعا بالتوقعات حول قيام (أوبك) بعدم تمديد اتفاق تخفيض إنتاج النفط (أوبك بلس) بعد عام 2020 إضافة إلى سعي السلطات نحو زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط واستئناف الإنتاج في المنطقة المحايدة المشتركة بين الكويت والسعودية التي ستنتج 500 ألف برميل يوميا.

وذكرت انه رغم قوة الترتيبات المؤسسية بالكويت فإن جهود السلطات المبذولة في إطار الإصلاحات الهيكلية في السنوات الأخيرة قد تأخرت بشكل عام عن بقية الاقتصادات الإقليمية الأخرى مبينة انه لم تطبق ضريبة القيمة المضافة خلافا لما تم في السعودية والإمارات والبحرين.

ورات "استمرار تأخير الموافقة على قانون الدين العام الجديد فضلا عن التوقعات بأن لا يتم الموافقة عليه في عام 2020 وذلك في ظل المناقشات والإجراءات المطولة مع اقتراب موعد انعقاد انتخابات لمجلس الأمة".

واعتبرت ان عدم الموافقة على القانون سيجعل السلطات غير قادرة على إصدار ديون جديدة وستعتمد على عمليات السحب من صندوق الاحتياطي العام لتمويل العجز المالي في الموازنة العامة.

ولفتت إلى تزايد حدة التوترات الجيوسياسية مع بداية عام 2020 ما يشكل مخاطر على الأداء الاقتصادي رغم أنه ليس لها آثار مباشرة على الكويت معتبرة أن تزايد حدة التوترات سيترتب عليها آثارا تنعكس سلبا على الأداء الاقتصادي للكويت إذا ما تعطلت الطرق التجارية في مضيق هرمز.

وعن المرونة والاداء أكدت ان الكويت تعتبر الأقوى من حيث مركز صافي الأصول الحكومية العامة من بين كافة الدول التي تقوم الوكالة بتصنيفها سياديا مقدرة الأصول الحكومية التي تدار من قبل الهيئة العامة للاستثمار بنحو 430 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مما يجعلها أكبر صندوق للثروة السيادية في العالم بالنسبة لحجم الاقتصاد.

واكدت أن هذه المدخرات الحكومية الكبيرة توفر حيزا ماليا للمناورة في ظل السيناريوهات المعاكسة مثل تراجع شروط التجارة بأكثر من المتوقع أو تعطل مؤقت لطرق التصدير. وذكرت انه بالرغم من تراجع توقعاتها لأسعار النفط في عام 2021 إلى 55 دولارا من 60 دولارا لعام 2020 فان توقعاتها ببقاء الموازنة العامة بعد حساب دخل الاستثمارات الحكومية وبدون حساب مخصص صندوق احتياطي الأجيال القادمة في تحقيق فوائض مالية بنحو 8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط.

فقد المؤشر العام 3.72- بالمئة خلال يوم واحد جراء الأحداث الجيوسياسية

«الشال»: أداء البورصة كان تفوق إقليمياً وعالمياً في 2019

- قيمة ملكيات «هيئة الإستثمار» في 8 شركات ترتفع إلى 2.260 مليون دينار

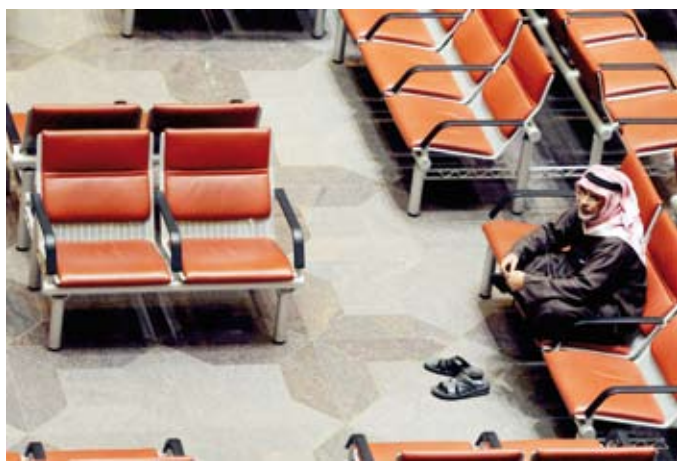

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن أهم الملكيات العامة في "بورصة الكويت" 2019 ، لقد كان أداء بورصة الكويت في عام 2019 متفوق على مستوى الإقليم، ومتقدم على مستوى بورصات العالم، ونشر "مركز الجمان" تفاصيل ملكيات معلنة لعدد من المؤسسات العامة، وقمنا بإحتساب أثر الأداء الإيجابي للبورصة على محافظ أهم أربع من المؤسسات العامة في حدود المعلن عن ملكياتها، وارتفاعات القيمة تحكمها حركة الأسعار وحركة نسبة الملكية.

وأكبر قيمة للملكيات المعلنة كان لـ "الهيئة العامة للإستثمار" التي ظلت ملكياتها في ثمان شركات مدرجة شبه ثابتة ما بين نهاية عام 2018 ونهاية عام 2019، وارتفعت قيمة ملكياتها في تلك الشركات من نحو 1،675 مليون دينار كويتي، إلى نحو 2،260 مليون دينار كويتي مع إقفالات نهاية عام 2019، أي حققت نمواً في قيمة إستثماراتها بنسبة 34.9% وبحدود 585 مليون دينار كويتي. ساهم سهم "بيتك" بنحو 429 مليون دينار كويتي من الارتفاع في تلك القيمة، وساهمت شركة "زين" بنحو 151 مليون دينار كويتي من ارتفاع تلك القيمة، وساهم "بنك وربة" بنحو 25 مليون دينار كويتي من ارتفاع القيمة، بينما ساهمت ثلاث شركات من أصل الثمان بخسائر في القيمة بنحو 30 مليون دينار كويتي. وكانت للهيئة مساهمة في "بنك الخليج" بنحو 18.94%، باعت نحو 16.08% في مزاد خلال العام وحققت ربحاً بحدود 30 مليون دينار كويتي ويمثل الفارق ما بين سعر سهم الخليج في محفظتها في 2018/12/31 وسعر البيع في شهر يوليو خلال عام 2019 والبالغ 312 فلساً للسهم.

ولم تكن مساهمة "المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية" في قيمة إستثماراتها في البورصة الكويتية بعيدة عن حجم مساهمة "الهيئة العامة للإستثمار"، ولكن إنتشارها أوسع وشمل 31 شركة لها فيها مساهمات معلنة.

وكانت قيمة إستثمارات المؤسسة في نهاية عام 2018 بحدود 1،494 مليون دينار كويتي، وحققت ارتفاع في القيمة الدفترية بنسبة 37.5%، وبلغت قيمة إستثماراتها في نهاية عام 2019 نحو 2،055 مليون دينار كويتي مرتفعة بنحو 561 مليون دينار كويتي. وفي خلاصة، ارتفعت أسعار 16 شركة ضمن محفظتها، بينما انخفضت أسعار 11 شركة، إضافة إلى دخول إستثمار معلن في 4 شركات جديدة خلال عام 2019. أكبر ارتفاع في القيمة ضمن محفظتها حققه "البنك الأهلي المتحد – البحرين" وكان بحدود 227 مليون دينار كويتي، تلاه "بيتك" بارتفاع بحدود 110 مليون دينار كويتي، ثم "البنك الوطني" بنحو 99 مليون دينار كويتي.

ثالث المساهمات المؤثرة للمؤسسات العامة كانت "للهيئة العامة لشؤون القصر"، وبلغت قيمة مساهماتها المعلنة في ثلاث شركات في نهاية عام 2018 نحو 422 مليون دينار كويتي، وبلغت مع نهاية عام 2019 نحو 604 مليون دينار كويتي بمكاسب بحدود 43.1%. وبينما خسرت شركتان صغيرتان نحو 5 مليون دينار كويتي من قيمتيهما، حقق الإستثمار في "بيتك" ارتفاعاً في القيمة الدفترية بنحو 187 مليون دينار كويتي أو بنسبة 46%.

رابع المساهمات لـ "الأمانة العامة للأوقاف"، ولديها مساهمتان معلنتان فقط، واحدة منهما رئيسية، وبلغت قيمة إستثماريها في نهاية عام 2018 نحو 288 مليون دينار كويتي، وبلغت في نهاية عام 2019 نحو 420 مليون دينار كويتي محققةً ارتفاعاً نسبياً بحدود 46% وارتفاعاً في القيمة الرأسمالية بحدود 132 مليون دينار كويتي، ضمنها نحو 130 مليون دينار كويتي مصدرها "بيت التمويل الكويتي".

ذلك يعني أن إجمالي الارتفاع في قيمة إستثمارات الجهات الأربع في أسهم الشركات المدرجة في "بورصة الكويت" بلغ نحو 1،460 مليون دينار كويتي، ونحو 91% من ذلك الارتفاع في القيمة مصدره أربع شركات، هي "بيتك" و"الأهلي المتحد – البحرين" و"زين" و"الوطني".

ملكية الأجانب في قطاع البنوك الكويتية 31 ديسمبر 2019 – 15 يناير 2020

حدثت في الفترة الأخيرة أحداث جيوسياسية خطيرة عندما ارتفعت وتيرة الصراع ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، خلالها فقد مؤشر البورصة الكويتية العام نحو 3.72%– ومؤشر سوقها الأول 4.07%– في يوم واحد، وكانت أكبر الخاسرين في ضمن بورصات إقليم الخليج. ولأن المعلومات حول إستثمارات الأجانب في قطاع البنوك الكويتية لا تنشر سوى مرة واحدة في الأسبوع، ولأن قطاع البنوك كان أكبر وأهم الخاسرين بفقدان مؤشره نحو 3.74%–، ساد إعتقاد بأن لإحتمال خفض –بيع– الأجانب لإستثماراتهم دور في ذلك الهبوط الكبير.

«بيتك» يشارك في افتتاح معرض الكويت للسيارات

الشيخ محمد العبدالله متوسطا مسؤولي "بيتك"

شارك بيت التمويل الكويتي "بيتك"، في افتتاح معرض الكويت للسيارات 2020، الذي يقام حاليا في مول 360، وتستمر فعالياته حتى 25 الجاري.

وجرى الافتتاح بحضور وتحت رعاية الشيخ محمد عبدالله المبارك الصباح، وبرعاية استراتيجية من "بيتك"، وسط حضور سفراء الدول المصنعة وممثلي وكالات السيارات العالمية المشاركة في الحدث، بالإضافة إلى كبار الشخصيات وجهات الصحافة والإعلام والجهات الراعية للمعرض، الى جانب عدد من مسؤولي "بيتك". وتأتي مشاركة "بيتك" ضمن اطار حرصه على تقديم خدماته التمويلية والعروض والخصومات المميزة بمجال بيع وشراء وتأجير السيارات الجديدة والمستعملة والمركبات لرواد المعرض، بما يؤكد الحرص على خدمة عملائه وتقديم الحلول التمويلية وابراز مساهماته في سوق السيارات.

ويعتبر معرض الكويت للسيارات أضخم حدث سنوي للسيارات في البلاد وهو معرض السيارات الأهم في الكويت الذي يشهد مشاركة أشهر الأسماء التجارية العالمية من خلال الوكالات المعتمدة محليا لعرض كل طرازات السيارات الجديدة للعام 2020. كما ويكشف الغطاء عن بعض أهم سيارات السنة لأول مرة في السوق الكويتي.

«KIB» يرعى مشاريع تخرج طلبة التصميم الهندسي في جامعة الكويت

طالبات جامعة الكويت

في إطار برنامجه المجتمعي الهادف لتمكين الشباب، قدّم بنك الكويت الدولي "KIB" مؤخراً دعمه المادي ورعايته لمجموعة من مشاريع تخرج طلبة كلية الهندسة والبترول في جامعة الكويت، وذلك لمساعدتهم على المشاركة في معرض التصميم الهندسي السابع والثلاثون، والذي سيعقد في مركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي.

وبهذه المناسبة، صرح مدير أول وحدة الاتصال المؤسسي في البنك، نواف ناجيا: "أن "KIB" يحرص دائماً على المشاركة في دعم الفعاليات التي تساهم في تمكين الشباب وتطوير أفراد المجتمع من مختلف الفئات. موضحاً أن رعاية مشاريع الطلبة المشاركين في معرض التصميم الهندسي سنوياً يأتي ضمن المبادرات المجتمعية التي يطلقها البنك في إطار سعيه المستمر لتمكين الشباب ودعم شريحة الطلبة."

كما أضاف ناجيا أن "KIB" يختار في كل سنة عدداً من مشاريع الطلبة لرعايتها، حيث يركز على دعم الأفكار المبتكرة والرؤية العصرية المتطورة للطاقات الشبابية ويتبنى ما هو مناسب من أعمالهم، وذلك باعتبارهم من الركائز الأساسية لتطور المجتمع وبناء مستقبل أفضل للبلاد في مختلف القطاعات.

الناتج المحلي الإجمالي يحقق نمواً موجباً بحدود 0.4 بالمئة

ورد في تقرير الشال الأسبوعي الصادر الناتج المحلي الإجمالي – الربع الثالث 2019 : نشرت الإدارة المركزية للإحصاء أرقام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للربع الثالث من عام 2019، وتكمن أهمية قراءة تلك الأرقام في بعدين، الأول هو متابعة تطورها، بمعنى نموها أي توسع الاقتصاد أو إنكماشه، والثاني، قراءة التطور ضمن مكونات ذلك الناتج لرؤية مناحي القوة أو الضعف فيها، ولعل الأهم، متابعة أثر السياسات العامة في إصلاح إختلالات الاقتصاد الهيكلية.

تلك الأرقام بالأسعار الثابتة –النمو الحقيقي– تقدر بأن نمواً موجباً بحدود 0.4% قد تحقق ما بين الربع الثالث لعام 2018، والربع الثالث لعام 2019، بينما ما تحقق كان نمواً سالباً وبحدود 0.7%– ما بين الربع الثاني والربع الثالث من عام 2019 بسبب إنكماش القطاعات غير النفطية بنحو 0.9%– وانكماش القطاع النفطي بنحو 0.6%–. والنمو الموجب ما بين الربع الثالث لعام 2018 والربع الثالث لعام 2019، جاء في معظمه من تفوق نمو القطاعات غير النفطية التي حققت توسعاً بنحو 7.8%، بينما انخفض معدل النمو العام إلى 0.4% كما ذكرنا بسبب سلبية أداء قطاع النفط في ذلك النمو والذي حقق إنكماشاً بنحو 5.3%–.